

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الطائفة الثانية تجاه المواسعة

«و منها: الأخبار المستفيضة الدالة على مرجوحة قضاء الفريضة، أو مطلق الصلاة عند طلوع الشمس حتى يذهب شعاعها (هي الحمرة البارزة عقب الطلع) لدى جانب المشرق) [1].

فإحدى روایات هذه الطائفة، كالتالي:

«بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن علي بن خالد عن أحمد [2] بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمارة السباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: فإن صلى من الغدا ركعة ثم طلعت الشمس فليتم الصلاة وقد جازت صلاتة وإن طلعت الشمس قبل أن يصلى ركعة فليقطع الصلاة ولا يصل حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها». [3]

فبالنالي إن قضاء الصلوات ضمن هذه الفترة يعد موسعاً لدى أي فترة من الأزمان، سوى فترة «الطلع» فيعد مكروهاً – ليس أكثر. [4]

و يرد عليه:

1. أنها مخالفة للأخبار الكثيرة الواردة على خلافها (عدم الصلاة) وأن ما ي قوله الناس (العامّة): «إنّ الشّمّس تطلع بين قرني الشّيّطان» كاذب (إذن هذه مقوله أهل العامّة، و لهذا إننا نمتلك روایات قد كذّبت هذه المقوله الزائفه و رجحت الصلاة) و أنه لو صحي، فما أرغم أنف الشّيّطان بشيء مثل الصلاة «فصلها و أرغم أنف الشّيّطان» [5] (فالصلاحة مستحبة إذن)

2. و (مخالفة مع) الأخبار الدالّة صريحاً على عدم المنع عن قضاء الفريضة «متى ما ذكرها» (حتى لدى الطلع) بل مطلق الصلاة، بل فعل ذات السبب (كالنذر) مطلقاً. [6]

3. فالأولى حملها (هذه الطائفة) على التقيّة (إذ العامّة لا تصلّي لدى الطلع إطلاقاً) – وإن اشتمل بعضها (الروایات) على ما يخالف العامّة [7] فإنه غير مناف للحمل عليها، خصوصاً إذا لم يكن محمل غيرها – من جهة ورود الأخبار المعتبرة على خلافها (أي خلاف عدم الصلاة لدى الطلع). [8]

و ننقد استدلالية الشيخ:

– أولاً: لو وجّهناها على التقيّة فلا تظلّ أرضية لعملية «الإطلاق و التقييد» – أي الجمع الدلالي – بينما نعتقد أنّ نسبة الروایة

المطلقة الموسعة - متى ذكرها - مع الرواية النائية المخصصة - لا تصل لـ «حال الطّلوع» - تمثل نسبة العموم والخصوص المطلق - كما هو الطريق الأصبّ - فيُصبح «قضاء الفائنة حين الطّلوع» مكروراً، فهذا المحمل العرفي سيتتفّوق على محمل التّقىة إذ لا يتولّد تعارض مستقرّ كي نضطر إلى الحمل على التّقىة.

Ø اللّهم إلا أن تُحول نسبة الروايتين إلى العموم والخصوص من وجه، إذ إطلاق النّهي عن «الصلة حال الطّلوع» يستبطن ألوان الصّلوات - كقضاء الفريضة والنّوافل وأضرابهما - و من بعده آخر إن العموم اللغطي في «تجويز الصّلاة لدى أي وقت» يحتوي حين الطّلوع وغيره، وبالتالي سيحتشد الدليلان لدى نقطة الاشتراك: «الفائنة حال الطّلوع» و حيث إن قوّة العموم المجوز ستتفّوق على الإطلاق النّاهي وبالتالي سيزول دليل الكراهة تماماً[9] و على أيّة حالّة فلا نحملها على التّقىة.

- ثانياً: قد أندهشنا من تعبير الشّيخ: «فالأولى حملها (هذه الطائفة) على التّقىة» فإن ديننة الأعلام لدى الأصول قد سارت على حمل رواية واحدة على التّقىة لا منظومة بأسرها، فإنّا المقياس الأصولي هو أن تلحظ آحاد الروايات بمفرداتها فلو لائمت معظم العامة لأدرجناها ضمن التّقىة من دون أن تلمس بقية روايات الباب إذ لا دليل على حمل بقية الروايات.[10]

محاسن إجابات صاحب الجواهر تجاه هذه الطائفة

إنّ صاحب الجواهر قد بسط أبعاد هذه الروايات - خلافاً لبيانات الشّيخ - قائلاً:

«بل و إطلاق كثير من الأخبار[11] المعتبرة مرجوحة (و كراهة) الصّلاة في هذا الوقت (الطلوع) من غير فرق بين القضاء و النّافلة و غيرهما، اللّهم إلا أن يقال:

1. إن المشهور كما قيل، استثناء قضاء الفريضة بل قضاء النافلة أيضاً، بل ذات السبب (كالتذر) مطلقاً، من حكم الأوقات المكرورة، خصوصاً الأولى (الأمر بالفريضة) للأمر[12] بقضاءها في أيّة ساعة و لو عند طلوع الشمس و غروبها، فلا محicus حينئذ عن حمل هذه الأخبار على التّقىة، و يسقط بها (مرجوحة) القضاء لدى الطّلوع الاستدلال.

2. مع أنه قد يمنع (عن قضاء الصّلاة حين الطّلوع) إذ العامة و إن اختلفوا في ذلك لكن المحكي عن كثير منهم ما عليه المشهور (من أهل العامة و هو البطلان) و الباقيون (الأقلون) قد اشتغلت هذه الروايات على ما يخالف مذهبهم أو مذهب بعضهم (حيث لم يفتو ببطلان الصّلاة حين الطّلوع، فوفقاً للباقيين، لا نحملها على التّقىة) فلعلّ حملها حينئذ على تفاوت مراتب الرّجحان (في ثواب الصّلاة) ردّاً على من حرم (و أبطلها) ذلك من العامة، أولى، فليتأمل.[13]

إذن قد رسم صاحب الجواهر سلّكين:

1. إما أن نحمل الرواية النائية على التّقىة، فتظلّ العمومات - متى ذكرها - مجدها للمواسعة، وفقاً للشيخ الأعظم أيضاً.

2. و إما أن نستدلّ بالنائية قبلاً على القائلين بالبطلان بحيث سنفسّر النّهي بمعنى أقلية الرّجحان - حال الطّلوع - و أمّا لدى غير الطّلوع فالرجحان ناهض غير منخفض.[14]

[1] الوسائل ١٥٨:٣ الباب ٣٠ من أبواب المواقف الحديث ٣ و ٢١١ الباب ٦٣ من أبواب المواقف، الحديث ١ و البحار

[2] في المصدر - محمد.

[3] حر عاملٍ محمد بن حسن. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. 4. Vol. 217 ص. قم. مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] و نلاحظ عليه بأنّ أهل المضايقة أيضاً يُقرّون بفوريّة القضاء مع الكراهة، فالرواية إما أن تُعدّ صامته عن الفوريّة أو التّوسيعة وإما أن نعتبرها مطلقةً موافقةً مع المواسعة و المضايقة إذ الكراهة تلائم كليهما معاً.

[5] الوسائل ١٧٢:٣، الباب ٣٨ من أبواب المواقف، الحديث ٨.

[6] الوسائل ١٧٤:٣، الباب ٣٩ من أبواب المواقف.

[7] الوسائل ٢٢١:٣، الباب ٦٣ من أبواب المواقف، الحديث ١ الحكم فيها بقضاء صلاة العشاء مخالف لقول العامة.

[8] رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقة). ص 309 قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.

[9] و دعماً لمقالة الأستاذ لاحظ تبيان صاحب الجوهر في هذا الحقل حيث قد صرّح بانعدام الكراهة قائلاً: «إن المشهور كما قيل، استثناء قضاء الفريضة بل قضاء النافلة أيضاً، بل ذات السبب (كالذن) مطلقاً، من حكم الأوقات المكرورة، خصوصاً الأولى (الأمر بالفريضة) للأمر بقضائها في أي ساعة ولو عند طلوع الشمس و غروبها» (جوهر الكلام ج 13 ص 62) و لهذا يبدو أنّ الجوهر قد رأى النسبة من نمط «العموم و الخصوص من وجهه» لا المطلق.

[10] بل الحمل على التّقىّة يُضاد الأصل العقائى فإنّ العقلاة يُحاولون تجميعهما عرفيّاً وفقاً لفرائد الأصول و....

[11] الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب المواقف.

[12] الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.

[13] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). 13. Vol. 62 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[14] أي أنا قد استجمناها جمعاً عرفيّاً دلائياً بلا تورّط في خلاف الأصل - التّقىّة -.